

مشهد عام للدمار الذي لحق بغزة جراء القصف الإسرائيلي
(عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- أوري بار يوسف: السبيل الوحيد للقضاء على "حماس" هو بناء بديل للسلطة
الفلسطينية دور فيه 2
- تسفي برئيل: السعودية وأميركا تحضّران مساراً يتجاوز إسرائيل 5
- بنينا شرفيط باروخ وتامي كينز: تداعيات احتمال إصدار محكمة الجنايات الدولية
أوامر اعتقال ضد مسؤولين إسرائيليين 9
- نافا درومي: المعسكر القومي لن يتنازل هذه المرة. الشعب يقول: ادخلوا إلى رفح 11

أخبار وتصريحات

- هليفي: نعدّ لهجوم في الشمال وكاتس يهدّد بشن حرب شاملة على لبنان 13
- نتنياهو لبليكن: إذا استمرت "حماس" في المطالبة بإنهاء الحرب على غزة لن يكون
هناك اتفاق لإطلاق المخطوفين، وستقوم إسرائيل باجتياح رفح 14
- تقرير/ ترامب: الانتقادات التي تعرّض لها نتنياهو بسبب فشله في منع هجوم 7
تشرين الأول/أكتوبر 2023 محقة 15
- وزارة الدفاع الأميركية تعلن إنشاء أكثر من 50% من الرصيف البحري العائم الذي
أقيم لتسريع تدفّق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة 17

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

أوري بار يوسف – مؤلف كتاب "التعافي: الجيش الإسرائيلي في اختبار يوم الغفران"، صدر في سنة 2023
"هآرتس"، 2024/5/1

[السبيل الوحيد للقضاء على "حماس" هو بناء
بديل يكون للسلطة الفلسطينية دور فيه]

- لدى كتابة هذه السطور لم يكن من الواضح بعد ما إذا كان الاتفاق بين إسرائيل و"حماس" سيوقع في الأيام المقبلة، أم سنضطر إلى انتظار عودة المخطوفين إلى ما لا نهاية. لكن يظهر من التفاصيل التي تُنشر بشأن المخطط أن إسرائيل مستعدة للموافقة على شروط قاسية من أجل تحرير قسم من المخطوفين الآن.
- من هذه الزاوية، نبارك الاتفاق، إذا تم توقيعه. لكن يجب علينا رفع الصوت بشأن أمر واحد: لماذا بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، يبذل بنيامين نتنياهو كل ما في وسعه من أجل إدامة سلطة "حماس" في غزة؟
- منذ بداية الحرب، كان واضحاً لكل من يتطلع إلى القضاء على "حماس" أن السبيل الوحيد لذلك هو بناء بديل منها. وهذا البديل واضح بالنسبة إلى الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وإلى وليّ العهد السعودي والرئيس المصري، وأيضاً إلى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وهو يظهر في توصيات معهد "دراسات الأمن القومي"، الذي تمثل مواقفه تيار التفكير المركزي في الجيش الإسرائيلي، وفي أجهزة الاستخبارات. وفي أساس هذه التوصيات، تبرز في المرحلة الأولى سياسة ذات رأسين: الدفع قداماً بالسلطة الفلسطينية نحو وضع تستطيع أن تأخذ فيه الحكم في غزة على عاتقها، والمساعدة على إقامة قوة دولية عربية وغربية، يمكنها أن تحلّ محلّ

الجيش الإسرائيلي، وأن تقدم غطاءً أمنياً يسمح بالبدء بإعادة إعمار القطاع.

- لقد تجاهلت سياسة نتنياهو هذا المخطط طوال مدة الحرب، وفي المطلق. صحيح أن أيّ محاولة للدفع قدماً بهذا المخطط ستقوّض استقرار ائتلافه، لكن لا يجوز أن نعزو اهتمامه بالحفاظ على سلطة "حماس" إلى حاجاته السياسية فقط، فالمقصود الاستراتيجيا التي انتهجها منذ وصوله إلى كرسي رئاسة الحكومة للمرة الأولى في سنة 1996.
- وكما يبيّن أدام راز في كتابه "الطريق إلى 7 أكتوبر" (منشورات برديس)، كان تشجيع "حماس"، بالنسبة إلى نتنياهو، السبيل الأفضل لمنع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بشأن حلّ الدولتين. هذا الحلّ المحكوم عليه بالفشل، في نظر اليمين الإسرائيلي. وحتى 7 أكتوبر، كان مؤيدو نتنياهو البارزون يثنون على هذه الاستراتيجية الرائعة، وإليك بعض النماذج:

- ففي رأي أريئيل سيغال [صحافي وإعلامي]، ينطوي تفضيل "حماس" على "منطق استراتيجي" واضح؛ أمّا مستشار نتنياهو جونatan أوريك، فاعتبر تشجيع "حماس" بالمال القطري، خطوة ستؤدي إلى القضاء على رؤيا الدولة الفلسطينية؛ لكن إيرز تدمر [إعلامي ومؤسس حركة "إم ترتسو" وكاتب خطابات نتنياهو] ومن قادة الفكر اليميني، كان يرى في ذلك خطوة مثالية.

- في سنة 2019، كتبت غاليت ديستل عطيريان [شغلت منصب وزيرة الإعلام عن حزب الليكود في سنة 2023] على حسابها في فايسبوك: "يجب أن نقول ذلك بأمانة. نتنياهو يريد أن تبقى "حماس" واقفة على قدميها، ومن أجل ذلك، هو مستعد لدفع ثمن لا يمكن تصوّره". وكان لها وصف جذاب للوضع: "قطة شارع ["حماس"] تمسك بنمر نووي [إسرائيل] من خصيته". وغنيّ عن القول إنه لم يكن لديها أيّ انتقادات لسياسة زعيمها العبقريّة.

- منذ توقيع اتفاق "كامب ديفيد" مع مصر، والذي قاده مناحم بيغن، في مؤتمر "كامب ديفيد"، كانت مساهمة اليمين الإسرائيلي في الأمن القومي

لدولة إسرائيل هي انعدام الأمن. من بين المساهمات الأساسية لذلك تكثيف البناء في المستوطنات في قلب المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربية، الأمر الذي يمنع أيّ تقدّم نحو حلّ سياسي، ويستهلك أفضل موارد الجيش الإسرائيلي، دفاعاً عنها. لقد رأينا نموذجاً عن هذا في 7 تشرين الأول/أكتوبر. لكن مساهمة نتنياهو الشخصية تفوق كل شيء. في سنة 2019، تحدّث بتواضع كبير، في مقابلة أجرتها معه شبكة "السي إن إن"، عن الإرث الذي يريد أن يتركه وراءه، فقال: "أريد أن يتذكروني الناس كمُدافع عن إسرائيل. هذا يكفي".

- إرث الدمار الذي سيتركه نتنياهو وراءه سيُدرّس في أهم المدارس في العالم في حلقة دراسية، عنوانها "مسيرة الحماسة". تشجيعه لحركة "حماس"، الطرف الأساسي في العالم العربي الذي يدعو إلى القضاء على إسرائيل، يجعل "حصان طروادة"، أو غزو نابوليون لروسيا، أفعالاً تافهة. أمّا سياسة نتنياهو بشأن المسألة النووية الإيرانية، السياسة التي جعلته يحظى بلقب "أبو القنبلة النووية"، فهي التي ستجعله يدخل كتاب "غينيس" للأرقام القياسية.

- أنت بحاجة إلى مؤهلات خاصة لكي تكون على رأس حملة عالمية ضد القنبلة [النووية الإيرانية]، وفي الوقت عينه، تخرب العلاقات مع إدارة ديمقراطية في الولايات المتحدة لمنع اتفاق يبعد إيران عن الحصول على سلاح نووي، وتدفع الرئيس ترامب إلى الانسحاب من الاتفاق، من دون أن تفعل شيئاً، بينما إيران تتحول إلى دولة على عتبة النووي. وحده نتنياهو "سيد الأمن" قادر على فعل ذلك.

- من الصعب معرفة ما إذا كانت حكومة نتنياهو ستصمد في عاصفة الاتفاق الوشيك [اتفاق بشأن المخطوفين]. من المحتمل ألا تصمد. وإذا سقطت، فمن المنتظر أن نخوض معركة انتخابية حول 3 موضوعات فقط: الأمن، والأمن والأمن. ليس واضحاً كيف سيهندس نتنياهو الرأي العام، إذا قرر الترشح لرئاسة الحكومة. لكن هناك معارضة لا تتعهد تشجيع سلطة "حماس"، ونأمل أن ينظر زعماءها، بإيجابية، إلى البدء بمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، كجزء من خطة شاملة لبناء ائتلاف إقليمي بقيادة الولايات

المتحدة، ضد إيران ومحور المعارضة الذي أقامته.

- في هذه الانتخابات، يجب ألا نسمح لبني غانتس وغادي أيزنكوت ويائير لبيد وأفيغدور ليبرمان ويوسي كوهين ونفتالي بينت (إذا ترشحوا إلى الانتخابات) بالتهرب من الرد على مسألة مركزية واحدة: كيف ينظرون إلى مستقبل العلاقات مع الفلسطينيين؟ لا تسألوا يائير غولان [من كبار مؤيدي حلّ الدولتين]، فردّه واضح. ولا تسألوا أيضاً نتنياهو لأن ردّه واضح أيضاً.

تسفي برئيل - صحافي ومستشرق، ومحلل لشؤون الشرق الأوسط "هآرتس"، 2024/5/2

السعودية وأميركا تحضّران مساراً يتجاوز إسرائيل

- يظهر أن البعض يتعامل مع مسألة اتفاقية التطبيع بين إسرائيل والسعودية على أنها مكافأة لطفل عنيد يرفض تناول دواء مرّ. فلو تم توقيع هذه الاتفاقية، فإنها ستشكل خطوة مفصلية فعلاً، وستخدم المصلحة الاستراتيجية الإسرائيلية، وتستكمل الاعتراف بها وبحاجاتها الأمنية في العالم العربي، وتفتح في وجهها أبواباً اقتصادية غير مسبوقه، بحسب التوصيفات المتفائلة؛ إذ إن هذه الاتفاقية قد تفتح الباب أمام العديد من الدول الإسلامية، مثل إندونيسيا، التي أعلنت في السابق نيتها إرساء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بسبب الشروط التي تملّيها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التي تطمح إندونيسيا إلى الانضمام إليها، إلى جانب ماليزيا وباكستان، وترسيخ ما يمكن وصفه بـ"الجدار الحامي" في وجه إيران.

- إلاّ إن للولايات المتحدة والسعودية مصلحة ثنائية راسخة في توقيع معاهدة دفاع فيما بينهما، وكذلك توقيع اتفاقية تتيح للسعوديين تطوير برنامج نووي مستقل، حتى من دون التطبيع المشار إليه. وحتى الآن، فإن ربط الاتفاقية الدفاعية السعودية الأميركية والمصادقة على التعاون في المجال النووي، بتوقيع معاهدة تطبيع مع إسرائيل، يحول مصلحة

الدولتين إلى رهينة في قبضة الحكومة الإسرائيلية. فبحسب المخطط المطروح الآن، لن يتم توقيع اتفاقية دفاعية مع السعودية، من دون معاهدة تطبيع، مع الإشارة إلى أن المسألة النووية مرتبطة أيضاً بتوقيع هذه المعاهدة.

- نشرت صحيفة الغارديان البريطانية، مساء أمس (الأربعاء)، أن السعودية تضغط من أجل تطبيق "الخطة البديلة". وبموجب الخطة، قامت السعودية والولايات المتحدة بصوغ رزمة اتفاقيات للتعاون الأمني والتكنولوجي، بحيث تشكل جزءاً من برنامج أوسع يشمل التطبيع مع إسرائيل. ومع ذلك، وفي ظل انعدام وقف إطلاق النار في غزة، وبسبب رفض نتنياهو العنيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ونية إسرائيل شنّ هجوم على رفح، فإن السعوديين يدفعون في اتجاه التوصل إلى مخطط أكثر تواضعاً، لا تكون إسرائيل شريكة فيه"، بحسب تقرير الغارديان.
- بموجب هذا المخطط، ستوقّع واشنطن والرياض اتفاقيات دفاعية ثنائية، وتساعد الولايات المتحدة السعودية في تطوير برنامج نووي مدني، بالإضافة إلى الاستفادة من التعاون التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي، وسيعرض على إسرائيل، بعد ذلك، التطبيع مع السعودية، في مقابل موافقتها على حلّ الدولتين. لكن، بحسب المقترح السعودي البديل، فإن "استكمال المعاهدات بين السعودية والولايات المتحدة لن يكون مرتبطاً بموافقة نتنياهو (على شروط التطبيع)".
- يمكن العثور على تلميح واضح إلى احتمال حدوث انقسام بين القناتين في تصريحات وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، على هامش اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض يوم الاثنين. "في رأيي، إن العمل الذي يقوم به كلٌّ من السعودية والولايات المتحدة فيما يتعلق باتفاقيتنا، قريب جداً من الاكتمال المحتمل". ثم أوضح تصريحه بالقول "فيما يتعلق باستكمال العمل بين واشنطن والرياض، فما كان يُعتبر نظرياً، قد أصبح فجأة، واقعياً".
- إن التوصل إلى اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة هو تعبير عن تغيير جوهري في سياسات المملكة التي اختارت التعاون العسكري مع الولايات

المتحدة من خلف الستار، طوال عشرات السنوات، من دون أن ترتبط باتفاقية دفاعية بصورة علنية ورسمية. بعد حرب الخليج الثانية، قامت السعودية بإخراج القوات الأميركية من أراضيها، وطالبت بإخراج القاعدة الأميركية الكبيرة فيها، وهي خطوة حولت قطر إلى مضيضة لأكبر القواعد الأميركية في الخليج، في العديد، ومنحتها قبل نحو عامين مكانة حليفة كبرى للولايات المتحدة، غير عضو في حلف الناتو.

- بعد نحو عقد ونصف العقد، تدهورت العلاقات بين الدولتين، ووصلت إلى قاع غير مسبوق من الانخفاض، يتجاوز ما حدث بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، التي شارك فيها ما لا يقل عن 19 مواطناً سعودياً، وذلك بعد مقتل الصحفي السعودي جمال الخاشقجي في القنصلية السعودية في إستانبول في سنة 2018. بعد ذلك بعام، تلقت السعودية صفقة مدوية من الرئيس ترامب. فبعد الهجوم الصاروخي الذي استهدف المملكة في أكبر مصافي النفط التابعة لشركة أرامكو، توقعت السعودية رداً عسكرياً أميركياً ضد إيران، لكن ترامب أوضح، حينها، أنه لا يعتزم الرد لأن "تلك الهجمة كانت عليهم، وليس علينا". وبعد ذلك، أوضح ترامب للسعوديين أنه مستعد للمساعدة في حماية المملكة، لكن في مقابل دفعها رسوماً مالية.
- تولى بايدن منصبه حين كانت حملته الانتخابية مليئة بالغضب والكراهية تجاه وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان ومملكته، التي وعد بمعاملتها كدولة مصابة بالجذام. وبعد مرور نحو 18 شهراً على تولّي بايدن منصبه، اندلعت الحرب في أوكرانيا، وجلبت معها أزمة الطاقة العالمية، إلى جانب الجمود في المفاوضات بشأن تجديد المعاهدة النووية مع إيران، الأمر الذي أدى إلى إجبار بايدن على الذهاب إلى غريمه، ولي العهد السعودي، ومصافحته.
- لكن حتى بعد الزيارة، لم تكن السعودية في عجلة من أمرها لتبني فكرة "ناتو شرق أوسطي" طُرح في عهد ترامب. واصلت الرياض في تلك الفترة تعزيز علاقاتها التجارية والعسكرية مع كلٍّ من الصين وروسيا. وظلت على الحياد فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على موسكو، وقبل نحو عام، منحت بكين إنجازاً سياسياً مهماً، عندما وافقت على تجديد علاقاتها مع

إيران، بوساطة صينية. إن حركة السعودية المتأرجحة ما بين أميركا، حليفها التاريخية، وبين كل من الصين وروسيا، أوضحت أن واشنطن تعمل، في سياق المعركة الاستراتيجية العالمية، قبالة الخصمين الكبيرين، وبالتالي لا يمكنها أن تتحمل نتائج إهمالها للشرق الأوسط عموماً، ودول الخليج خصوصاً، وعلى رأسها السعودية.

- لقد أصبح الحلف الدفاعي مع المملكة، بغض النظر عن علاقته بإسرائيل، حجر زاوية ضرورياً جداً للجدار الأميركي، من شأنه قطع الطريق على "المطامح الروسية والصينية إلى الوصول إلى الغرب". قد لا ينجح مثل هذا التحالف في تجميد العلاقات التجارية المتشعبة بين الرياض من جهة، وبين بكين وموسكو من جهة ثانية، كما أنه لن يؤدي إلى قطع العلاقات مجدداً بين السعودية وإيران، لكن، على الأقل من ناحية الاحتمال، من شأن هذه الاتفاقية إخراج الصين من المعادلة الاستراتيجية الإقليمية التي تُعتبر السعودية عاملاً رئيسياً فيها.

- صحيح أن هذا التحالف قد يلزم الرياض بالتخلي عن حيز مناورة سياسية، لكن يبدو أن هذا الثمن مقبول لدى المملكة، فهي مرتبطة أصلاً بالسلاح والتقنية الأميركيين. إلا إن نطاق الالتزام يحتاج إلى تفاصيل، وسيخضع لاختبارات عديدة، من ضمنها اختبار الكونغرس الذي يجب أن يعطي موافقته على التحالف. فعلى سبيل المثال: ليس من الواضح ماهية الهجوم على السعودية الذي يستوجب تدخلاً أميركياً. هل ضرب حرية الملاحة للسفن السعودية في الخليج العربي، أو إطلاق صواريخ من الحوثيين على الأراضي السعودية، من شأنهما تفعيل سلاح الجو الأميركي بصورة تلقائية؟ هل ستوافق السعودية على حضور عسكري أميركي مكثف على أراضيها؟ أو كيف سيتم تأمين التقنيات الأميركية التي سيجري تحويلها إلى السعودية؟

- ما سبق ليس سوى أمثلة لمسائل صعبة، ربما تم العثور على إجابات عنها في المناقشات التي تحدت عنها بليكن في تصريحه المشار إليه أعلاه، لكن في هذا السياق، تبقى مهمة إقناع الكونغرس بالأمر. تتشابك في نسيج هذه القضايا، الآن، مسألة التطبيع مع إسرائيل، التي كان يبدو حتى تاريخ

7 تشرين الأول/أكتوبر، أنها لن تشكل حجر عثرة، إذ إن السعودية لم تطالب، آنذاك، في مقابل التطبيع، سوى بتنفيذ إجراءات "تحسّن ظروف حياة الفلسطينيين". لكن منذ ذلك الحين، أضافت السعودية هدفاً يُعتبر غير مقبول من إسرائيل، وصارت السعودية تطالب بإجراءات لا رجعة فيها، تحضيراً لإقامة دولة فلسطينية.

- لا تقدم السعودية، على الأقل علناً، تفاصيل لهذه الخطوات. لكن يبدو أن القصد هو اعتراف مجلس الأمن بدولة فلسطينية، وهو المطلب الذي تعارضه الإدارة الأميركية في الوقت الحاضر، بل إنها اعترضت على اقتراح مماثل في شهر نيسان/أبريل الماضي. لكن في نهاية المطاف، سيتعين على الولايات المتحدة تحديد مصلحتها الاستراتيجية الحيوية، وبصورة خاصة عندما تتعامل إسرائيل مع مسألة التطبيع مع السعودية على أنها حقل ألغام لا تريد المرور فيه بسبب التكلفة السياسية المترتبة على ذلك.

بنينا شرفيط باروخ وتامي كينر - باحثان في معهد دراسات الأمن القومي "الموقع الإلكتروني للمعهد"، 2024/5/1

[تداعيات احتمال إصدار محكمة الجنايات الدولية أوامر اعتقال ضد مسؤولين إسرائيليين]

- التقارير التي تحدثت عن إصدار محكمة الجنايات الدولية في لاهاي أوامر اعتقال ضد مسؤولين في الحكومة والجيش، تثير مخاوف كبيرة في إسرائيل. وسواء أكان من المتوقع أن يصدر مثل هذه الأوامر في وقت قريب، أم أنها مجرد شائعات، فقط من باب التلويح بخطوة مستقبلية، يجب التعامل معها بجدية. هذه الأوامر هي ذات "أسنان"، ويمكن أن تفرض قيوداً على حركة من تصدر الأوامر ضدهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأوامر يمكن أن تؤذي صورة إسرائيل ومكانتها الدولية، وأن تُستخدم أساساً لخطوات أخرى من أجل عزل إسرائيل بواسطة العقوبات والمقاطعات.
- تعمل محكمة الجنايات الدولية منذ سنة 2002 وفق معاهدة روما. ومن

صلاحياتها مناقشة المسؤولية الجنائية لأفراد متورطين بجرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة، وهجمات نُفذت في أراضي دولة عضو في المعاهدة، أو على يد مواطنيها. ومن صلاحياتها إصدار أوامر اعتقال ضد مشتبه فيهم، وبموجبها، يتعين على الدول الأعضاء الـ124 في المحكمة احترام هذه الأوامر واعتقال الأشخاص المشتبه فيهم ضمن حدودها، وإحالتهم على المحكمة في لاهاي.

● وعلى الرغم من أن إسرائيل ليست عضواً في محكمة الجنايات الدولية، ولا تعترف بصلاحياتها، ففي سنة 2021، فُتح تحقيق في جرائم حرب ارتكبت في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، بعد الاعتراف بـ"فلسطين" كدولة ذات صلاحيات. وتطرق التحقيق إلى كل الأطراف على الأرض، من الإسرائيليين والفلسطينيين، منذ 13 حزيران/يونيو 2014، ومن دون تحديد موعد انتهاء التحقيق، لذلك، فهو يسري على الحرب الحالية. لقد اكتسب التحقيق زخماً بعد الحرب، ويمارس على المدعي العام في المحكمة ضغط كبير للمضي به قدماً.

● سلوك إسرائيل يؤثر في الإجراءات القانونية المتخذة ضد مواطنيها. ومن المهم بصورة خاصة إجراء تحقيقات مهنية في الاتهامات بارتكاب جرائم، لأنه وفق مبدأ التكامل المنصوص عليه في قوانين محكمة الجنايات الدولية، لا تقبل المحكمة الشكاوى المقدمة لها، عندما يجري التحقيق في الحادثة بصورة مهنية من خلال السلطات الرسمية المعنية. علاوة على ذلك، لا تستطيع إسرائيل التباهي بأنها دولة ديمقراطية لديها منظومة قضائية محترمة، وتسمح جهة أخرى، بصدور تصريحات عديمة المسؤولية من وزراء وأعضاء في الائتلاف تتعلق بنيات إسرائيل في الحرب مثل، "تسوية القطاع بالأرض"، و"لا يوجد في غزة غير ضالعين في القتال"، أو القول إنه يوجد عدد كبير من المعتقلين، والتساؤل عما إذا كان من الممكن "قتل عدد منهم". مثل هذا الكلام الصادر عن مسؤولين رفيعي المستوى، ولا يدينه رئيس الحكومة بوضوح، يُستخدم أساساً للمطالبة بتسريع الإجراءات في المحاكم. كما أنه يقوّض التعامل مع إسرائيل كدولة ديمقراطية تحترم القانون، ويزعزع الثقة بها، وبالتحقيقات والتوضيحات

الصادرة عنها. وبذلك، تساهم الحكومة الإسرائيلية، بيديها، في تصاعد المعركة الدولية ضد إسرائيل. والفشل في هذه المعركة، سينعكس مباشرة على إنجازات المعركة العسكرية التي تعتمد على الشرعية الدولية، وسيُلحق ضرراً كبيراً باستراتيجية الأمن القومي.

نافا درومي - صحافية

”يديعوت أحرونوت“، 2024/5/2

المعسكر القومي لن يتنازل هذه المرة.

الشعب يقول: ادخلوا إلى رفح

- لا يمرّ أسبوع من دون أن يكون نتنياهو في مركز الأحداث - وهذا الأسبوع، كانت الأسباب صحيحة. لم تكن التظاهرات ضد الحكومة، بغطاء دعم المخطوفين، هي التي وضعت في مركز الاهتمام، ولا انتقادات الرئيس الأميركي جو بايدن - كان نتنياهو في مركز الأحداث، هذا الأسبوع، لأن معسكره وضعه هناك.
- وصلنا إلى مفترق، حيث علينا الاختيار بين صفقة تبادل أسرى، بوساطة مصرية، وبين حملة على رفح - في ظل هذا الوضع، المعسكر القومي لا يعيش أزمة، ليس لأنه لا يهتم بالمخطوفين، بل العكس هو الصحيح: المعسكر القومي يشعر بأن إسرائيل منحت فرصاً للدبلوماسية أكثر من اللزوم، والتي تميل إلى التنازلات في النضال من أجل إعادة المخطوفين. الفرضية القائمة على أن تقديم مزيد من التنازلات وتوسيع صلاحيات الوفد المفاوض، ستقرّب الصفقة القادمة، فشلت بالكامل، بينما أثبت طرْح المعسكر القومي في الصفقة الأولى صحته: فقط الضغط العسكري والقوة هما اللذان يدفعان التنظيم ”النازي“ الموجود على حدودنا، إلى التنازل.
- المصريون هم الذين صاغوا صفقة التبادل الحالية، وبحسب بعض الأنباء، فإنهم يتخوفون من عدد ونوعية الأنفاق التي سيتم الكشف عنها خلال الحملة على رفح - هناك من يصف هذه الأنفاق بأنها أوتوسترادات

تجاهلها المصريون للحفاظ على الهدوء مع الإخوان المسلمين؛ على حسابنا، طبعاً. إذا خرجت هذه الصفقة إلى حيِّز التنفيذ، فإننا سنحرر عدداً قليلاً من الرهائن - بحسب الأخبار الواردة، ما بين 20 و35 مخطوفاً- وستبقى أغلبية الرهائن في الأسر، في الوقت الذي ستخسر إسرائيل ما حققتة، كالسيطرة على محور "نيتسريم" مثلاً. لا يوجد لدى المعسكر القومي أيّ معضلة هنا: لقد أضعنا كثيراً من الوقت، ونحن نعمل تحت الضغط الأميركي، بينما تعتقد جهات أخرى داخل إسرائيل [عائلات المخطوفين] أن إشعال النار في طريق أيالون والصراخ "الآن"، سيساعدان على إعادة المخطوفين. المعسكر القومي كان صبوراً: اليمين هو الذي قال إنه من الأفضل الانتظار مع المناورة البرية كي ندخل جاهزين، واليمين هو أيضاً من قال إنه يوجد حدود دبلوماسية لا يمكن تجاهلها، واليمين أيضاً هو من يتحمل مسؤولية المفاوضات الانهزامية منذ 5 أشهر. إلا إن صبرنا ينفذ، وفكرة أن نتناها هو يمكن أن يتراجع، ويؤجل الحملة على رفح لا تُحتمل. لذلك، التوضيح من رئيس الحكومة أنه لا ينوي التنازل عن رفح هو أمر جيد - هذا ما يريده معسكره، وبحسب الاستطلاعات، أغلبية الشعب أيضاً.

• في الصراع بشأن الإصلاحات القضائية، تراجع اليمين تراجعاً كبيراً - اليسار أعلن الحرب الأهلية من طرف واحد، ولم يكن لليمين مصلحة في هذه الحرب. بل مسؤولية الاحتواء وتفضيل الاحترام، وأن الدولة والشعب فوق كل شيء. لكن في مقابل "حماس" وحزب الله وإيران، الأمر يختلف - هؤلاء أعداء على كافة الصعد. وهنا، إذا لم تساعد المستشارية القضائية على الوصول إلى النصر - فلسنا بحاجة إليها؛ وإذا لم يسيطر وزير الأمن على التعيينات في هيئة الأركان - فعلى نتناها هو إيجاد طريقة لمنعها؛ وإذا ذهب أفراد من الوفد إلى الإعلام لطلب توسيع الصلاحيات وفشلوا بعد ذلك - إذاً، يجب إبدالهم. المعسكر القومي، ومن نضج بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، سيمنحون القائد الذي يقف على المنصة الدعم، حين يقول: للأسف، التعيينات الأخيرة التي قام بها رئيس هيئة الأركان غير ملائمة، ولا تكفي دولة تريد الحياة. أنا معروف بأنني قائد حذر، ومعسكري ينتقدني لأنني

حذر أكثر من اللزوم. وأنا أصغي إليه، وأريد التدخل في هذا الموضوع".

أخبار وتصريحات

[هليفي: نعدّ لهجوم في الشمال وكاتس
يهدّد بشن حرب شاملة على لبنان]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/2

قال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال هرتسي هليفي إن الجيش يعدّ لهجوم في الشمال؛ فاعتبر كلامه إشارة إلى عزم إسرائيل على تصعيد المواجهات المتواصلة مع حزب الله اللبناني منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، على خلفية الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة.

ووردت أقوال هليفي هذه في سياق تصريحات لوسائل إعلام أدلى بها خلال جولة ميدانية بالقرب من منطقة الحدود مع لبنان، قام بها أمس (الأربعاء)، وتفقد فيها قوات تشكيلات الاحتياط المنتشرة هناك، كما عقد جلسة خاصة لتقييم آخر مستجدات الوضع الأمني، بمشاركة قائد المنطقة العسكرية الشمالية اللواء أوري غوردين، وقائد الفرقة 146 وقادة عسكريين آخرين.

وفي حديثه مع قادة قوات تشكيلات الاحتياط التابعة اللواء "عتصیوني" (اللواء السادس) المنتشرة في منطقة الجليل الغربي، قال هليفي: "إن الهجوم على غزة سيتواصل بقوة، وهو يهدف إلى إعادة سكان منطقة 'غلاف غزة' بأمان، وكذلك إعادة المخطوفين الإسرائيليين. أنتم تقومون بدفاع هجومي في الشمال بشكل ممتاز. ونحن من ناحيتنا، نعدّ العدة لهجوم أوسع في الشمال. إننا نحمل على

كاهلنا الحدث الصعب منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لكننا في الوقت عينه، عدنا إلى رشدنا، ونتقدم إلى الأمام بقوة”.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس هدّد، أول أمس (الثلاثاء)، خلال الاجتماع الذي عقده مع وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيغورنييه، الذي يقوم بزيارة إلى إسرائيل، بشن حرب شاملة على لبنان.

وطرحت في هذا الاجتماع مقترحات فرنسية تهدف إلى تهدئة التوتر ومنع نشوب حرب في الجبهة الشمالية. وقال كاتس في ختامه: ”لن نقبل معادلة الهدوء في مقابل الهدوء، لن نعود إلى السادس من تشرين الأول/أكتوبر 2023. إذا لم ينسحب حزب الله [إلى شمال نهر الليطاني]، فنحن نقرب من حرب شاملة. في هذه الحالة، ستعمل إسرائيل ضد حزب الله في كل لبنان، وتحتل مساحة واسعة في الجنوب اللبناني لإنشاء منطقة أمنية عازلة سيسيطر عليها الجيش الإسرائيلي”.

وأضاف كاتس أن سكان البلدات الإسرائيلية، التي تم إخلاؤها في منطقة الشمال، لن يعودوا إلى منازلهم قبل انسحاب حزب الله إلى شمالي نهر الليطاني.

[نتنياهو هو لبليكن: إذا استمرت "حماس" في المطالبة بإنهاء الحرب على غزة لن يكون هناك اتفاق لإطلاق المخطوفين، وستقوم إسرائيل باجتياح رفح]

”معاريف”، 2024/5/2

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى إسرائيل، إنه إذا استمرت حركة ”حماس“ في المطالبة بإنهاء الحرب في قطاع غزة، لن يكون هناك اتفاق لإطلاق المخطوفين الإسرائيليين المحتجزين في القطاع، وستقوم إسرائيل باجتياح رفح. وأكد أن إسرائيل لن توافق على تقديم التزام بشأن إنهاء الحرب ضمن أي صفقة تبادل أسرى يتم التوصل إليها مع حركة ”حماس“.

وجاءت أقوال نتنياهو هذه خلال الاجتماع الذي عقده مع بليكن، أمس (الأربعاء). في المقابل، قال مسؤول أميركي رفيع المستوى إن بليكن بلّغ نتنياهو أن الولايات المتحدة تعارض اجتياح رفح من دون خطة قابلة للتطبيق، تتضمن حماية السكان المدنيين وإجلاء منظماً للنازحين عن المدينة. وأضاف هذا المسؤول الأميركي أن الولايات المتحدة تعتقد أن هناك طرقاً أفضل من الاجتياح الواسع للمدينة من أجل هزيمة كتائب "حماس" الأربع في رفح.

وكان بليكن أكد في وقت سابق، أمس، أن الولايات المتحدة مصممة على التوصل إلى اتفاق هدنة في غزة مرفق بإطلاق المخطوفين الإسرائيليين، كما أكد معارضة واشنطن اجتياح رفح.

وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر إن بليكن كرر موقف الولايات المتحدة الواضح بشأن رفح بسبب المخاوف على مصير السكان المدنيين الذين نزحوا إلى المدينة. وأضاف أن بليكن أشار إلى حدوث تحسُّن فيما يتعلق بوصول المساعدات إلى غزة، وجدد التشديد على أهمية تسريع وتيرة هذا التحسن والحفاظ عليه.

**[تقرير/ ترامب: الانتقادات التي تعرّض لها نتنياهو بسبب فشله
في منع هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 محقة]**

"معاريف"، 2024/5/2

وجّه الرئيس الأميركي السابق والمرشح الجمهوري الحالي لرئاسة الولايات المتحدة دونالد ترامب في سياق مقابلة مطولة، أجرتها معه مجلة "تايم" الأميركية هذا الأسبوع، انتقادات حادة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وقادة المجهود الحربي الإسرائيلي، وفي الوقت عينه، تعهد حماية إسرائيل، إذا ما أعيد انتخابه في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وقال ترامب إن نتنياهو تعرّض لانتقادات محقة بسبب فشله في منع الهجوم الضخم الذي شنته حركة "حماس" في منطقة "غلاف غزة" يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وأضاف ترامب: "كان لدى إسرائيل المعدات الأكثر تطوراً لوقف ذلك الهجوم، وكان كثيرون من الأشخاص على علم بالأمر كما تعلمون، ولذا، فإن نتنياهو يلام على ما جرى بشدة، لأن ما حدث كان يجب ألا يحدث قط".

يُذكر أن ترامب يوجّه الانتقادات إلى إسرائيل ونتنياهو منذ ترك منصبه، وخصوصاً بعد أن هنأ هذا الأخير الرئيس الأميركي المنتخب، آنذاك، جو بايدن على فوزه في الانتخابات الأميركية سنة 2020، بينما كان ترامب لا يزال يحاول قلب النتائج.

كما وجّه ترامب انتقادات إلى إسرائيل ونتنياهو في أعقاب هجوم "حماس". وأشاد بحزب الله خلال اجتماع مع أنصاره في ولاية فلوريدا، عقد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ووصف وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت بالأحمق. وأشار إلى أن نتنياهو خذل الولايات المتحدة قبل قيامها باغتيال قائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان في كانون الثاني/يناير 2020.

وفي المقابلة مع مجلة "تايم"، عاد ترامب إلى تناول اغتيال سليمان، وقال إنه كان لديه تجربة سيئة مع نتنياهو عندما أعلن انسحابه من هذه العملية الأميركية.

من ناحية أخرى، سئل ترامب عن الوزير في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي ومنافس نتنياهو المفترض بني غانتس [رئيس "المعسكر الرسمي"]، فوصفه بال جيد، لكنه لم يقل إنه يفضل العمل معه، بدلاً من نتنياهو، وقال: "لم أتحدث معه في هذا الشأن. لكن هناك بعض الأشخاص الجيدين جداً الذين تعرفت عليهم في إسرائيل، والذين يمكنهم القيام بعمل جيد".

وزعم ترامب أن هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر ما كان ليحدث لو كان في السلطة.

وقال ترامب أيضاً إن إسرائيل أدارت علاقاتها العامة خلال الحرب بشكل سيئ للغاية، كما أكد أن حل الدولتين أصبح الآن أصعب كثيراً، وأن عدداً أقل من الناس يؤيد الفكرة.

وأصرّ ترامب على أن الجمهور الإسرائيلي يدعمه بأغلبية ساحقة، نظراً إلى أن أيّ رئيس لم يفعل ما فعله هو من أجل إسرائيل. وقال: "لقد كنت مخلصاً جداً لإسرائيل أكثر من أيّ رئيس آخر. وعملت من أجل إسرائيل أكثر من أيّ رئيس آخر. وسأظل أحمي إسرائيل".

**[وزارة الدفاع الأميركية تعلن إنشاء أكثر من 50% من الرصيف
البحري العائم الذي أقيم لتسريع تدفّق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة]**

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/2

قالت وزارة الدفاع الأميركية في بيان صادر عنها أمس (الأربعاء) إنه حتى الآن، تم إنشاء أكثر من 50% من الرصيف البحري العائم الذي يُقام قبالة ساحل مدينة غزة لتسريع تدفّق المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

ونقلت صحيفة "بوليتيكو" عن مسؤول أميركي رفيع المستوى قوله إن الرصيف البحري سيبدأ باستقبال المساعدات في نهاية الأسبوع الحالي، وستبدأ عمليات نقلها إلى قطاع غزة في بداية الأسبوع المقبل.

ووفقاً لهذا المسؤول، سيعمل المشروع على نقل المساعدات إلى قطاع غزة عبر عدة مراحل، إذ ستقوم السفن التجارية أولاً بإيصال المساعدات إلى الرصيف العائم، ثم تحميل المواد الغذائية والإمدادات على قوارب أصغر يديرها الجيش الأميركي، وبعدها يتم نقلها إلى الجسر، وبمجرد الوصول إلى هناك، سيقوم عمال إغاثة من الأمم المتحدة بتفريغ الشاحنات وتنظيمها وتوزيعها.

وأشارت الصحيفة إلى أن إنشاء هذا الرصيف البحري الجديد من شأنه أن يشرك الولايات المتحدة بشكل مباشر في الحرب على قطاع غزة، لأنه يضع القوات

الأميركية قبالة ساحل غزة للمساعدة في إيصال الغذاء والماء والدواء، وغيرها من المساعدات.

وكانت وزارة الدفاع الأميركية أعلنت قبل أسبوع أن الولايات المتحدة بدأت ببناء الرصيف البحري في غزة لزيادة وصول المساعدات إلى القطاع. وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه سيساهم في توفير الدعم الأمني واللوجستي لهذه المبادرة الأميركية، مشيراً إلى أنها تشمل بناء رصيف عائم موقت على شواطئ القطاع، ونقل المساعدات إلى قطاع غزة بحراً.

ويقع الرصيف البحري في جنوب غربي مدينة غزة، ويأتي تشييده في الوقت الذي تواجه إسرائيل انتقادات دولية واسعة النطاق بسبب بطء تدفق المساعدات إلى المنطقة، إذ تقول الأمم المتحدة إن ربع السكان على الأقل يعيشون على حافة المجاعة. ومن المرجح أن يتكون الرصيف من 3 مناطق، واحدة يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، حيث يجري إنزال المساعدات من الرصيف، وأخرى ستُنقل المساعدات إليها، وثالثة، حيث سينتظر السائقون الفلسطينيون المتعاقدون مع منظمة الأمم المتحدة لتسلم المساعدات قبل نقلها.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

<http://www.haaretz.co.il> - النسخة الإلكترونية بالعبرية

<http://www.haaretz.com> - النسخة الإلكترونية بالإنجليزية

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

<http://www.ynet.co.il> - النسخة الإلكترونية بالعبرية

<http://www.ynetnews.com> - النسخة الإلكترونية بالإنجليزية

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

<http://www.nrg.co.il> - النسخة الإلكترونية بالعبرية

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

<http://www.israelhayom.co.il> - النسخة الإلكترونية بالعبرية

المواقع الإلكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

مجلة الدراسات الفلسطينية
العدد 138، ربيع 2024

قائمة المحتويات

افتتاحية

كل فلسطين هي غزة الياس خوري
"حفظنا الوصية" عبد الرحيم الشيخ
سقط القناع عن القناع: "إلى أمل في غزة" سنان
أنطون

غزة... وماذا بعدها؟ واسيني الأعرج
غزة والنظام العربي الراهن جليبير الأشقر
حين توظف غزة الوعي الغافي محمد برادة

مقالات

ساطع الحصري: العربي المنتصر والهزيمة المبكرة فيصل
درّاج

محور (الفن في مواجهة الاستعمار)

مقدمة أنيس محسن
التواصل الأدائي: المقاومة الفلسطينية، وموسيقى الهيب هوب،
وأداءات الفضاء السيبراني حنين شفيق
الغبرا
"حمى البحر المتوسط" هشام روحانا

دراسات

تسريب العقارات العربية في القدس إلى الجمعيات الاستيطانية
بين الاختراق والأرشفيات مراد البسطامي
عن استيضاح أصل الفلاحين (1917) ديفيد بن غوريون

قراءات خاصة

حكى قصتها وحكّت صمته رائف زريق

قراءات

نصر الله، إبراهيم. "طفولتي حتى الآن" (بالعربية) تغريد عبد العال

